السياسات الصناعية في الدول الناشئة: دراسة تحليلية لدولة الصين

Industrial policies in the emerging countries: An Analytical Study of China

ط.د/فوزية بوخبزة[1*]

[1]جامعة مصطفى اسطمبولي– معسكر (الجزائر)

fouzia.boukhobza@univ-mascara.dz

أ.د/ بن عطة محمد[2]

[2]جامعة مصطفى اسطمبولي– معسكر (الجزائر)

mebenata@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/02/04 تاريخ القبول: 2022/05/22 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: *تحتل السياسة الصناعية الصدارة في نقاش السياسات الاقتصادية باعتبارها وسيلة مهمة للحكومات لتعزيز وزيادة النمو الاقتصادي، تهدف هذه الورقة البحثية أساسًا إلى دراسة وتحليل السياسات الصناعية في الدول الناشئة مع الإشارة إلى حالة الصين، حيث اعتمدنا على الأسلوب التحليلي بالاستناد الى بيانات البنك الدولي خلال الفترة 2000-2021.*

توصلت الدراسة إلى أن للسياسة الصناعية الصينية دور إيجابي في زيادة اجمالي الناتج المحلي للصين والرفع من معدلات التصنيع في الصناعات الثقيلة كصناعة السفن والسيارات والأجهزة الالكترونية المتطورة، وبالتالي تطبيق هذه السياسات يساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الصيني وزيادة معدل النمو الاقتصادي بزيادة معدلات GDP.

الكلمات المفتاحية: *سياسة صناعية؛ الصين؛ الميزان التجاري؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ صناعة.*

***Abstract**:*

Industrial policies have returned to the center of the economic policy debate as an important way for governments to promote industrial development and accelerate economic growth, this research aims to analyze industrial policies in emerging countries- the case of China, in our study we relied on the analytical method based on the data World Bank during the period 2000-2021.

The study concluded that the Chinese industrial policy led to an increase in China's GDP and an increase in industrialization rates in heavy industries such as ships, cars and electronic devices, Thus, the implementation of these policies contributes significantly to the development of the Chinese economy and the increase in the rate of economic growth.

***key words:** Industrial policy; China; trade balance; GDP; industry.*

* المؤلف المرسل

1.مقدّمة:

تعتبر السياسات الصناعية الوسيلة الفعالة التي تعتمد عيها الدولة أثناء عملية دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة، باعتبار أنها تحتوي العديد من الأدوات المساعدة على ذلك بحيث تختلف السياسات الصناعية المطبقة من بلد لآخر، وقد تعامل الدارسين لها لفترة طويلة كأداة تساعد على تطوير الاقتصاديات للحاق بركب المنافسين فهي تعني تدخل الحكومة في الأسواق من حيث التكيف الفعال مع تغيرات المزايا النسبية والتي يمكن أن تحفز على تكوين الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات ومناطق الاقتصاد والتماسك المؤسسي، ومن وجهة نظر حيادية تبدو السياسة الصناعية مثل أي سياسة يتم إعدادها للتأثير على تطور الصناعة وعلى الصناعة التحويلية بوجه خاص، كما أنها تخص قطاعات أخرى مثل التعدين والكهرباء، ومع ذلك تميل النقاشات الاقتصادية إلى تدقيق هذا التعريف من خلال توضيح محتوى السياسة الصناعية.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة واقع السياسة الصناعية في الصين حيث اتخذ مفهوم السياسة الصناعية منعطفًا غير متوقع بعد الجدل المحتدم من أواخر السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات، والذي دفعه نجاح ممارسات السياسة الصناعية اليابانية وغيرها من ممارسات السياسة الصناعية في شرق آسيا، انقلب النقاش حول السياسة الصناعية إلى ثلاثة عقود من الإهمال المتعمد بدوافع أيديولوجية، ولكن بشكل غير متوقع عادت السياسة الصناعية الآن إلى الواجهة، في الأوساط الأكاديمية والأهم من ذلك عادت لتمارس في العالم من قبل كبريات الاقتصادات الدولية في الدول المتقدمة والناشئة على وجه الخصوص.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسات الصناعية في تحقيق البروز الاقتصادي العالمي للصين؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسات الصناعية؟
- ماهي أهم السياسات الصناعية التي تبنتها الصين كدولة ناشئة؟
- ما هي مكونات الهيكل الاقتصادي الصيني خلال السنوات الأخيرة؟

فرضية الدراسة:لعبت الصين دورًا إيجابيًا بشكل ملحوظ في التنمية الاقتصادية الصينية من حيث تعزيز التغيير الهيكلي وبالتالي زيادة الإنتاجية والعمالة من خلال تعزيز تطبيق السياسات الصناعية؛

أهداف الدراسة:تهدف هذه الورقة إلى مناقشة وتحليل فعالية السياسات الصناعية في الدول الناشئة بدراسة حالة دولة الصين وذلك من خلال التعريف بالسياسات الصناعية واعطاء نبذة عن الدول الناشئة مع التركيز على أهم المتغيرات الاقتصادية المنتهجة من قبل دولة الصين لتحقيق صعودها الاقتصادي في العقود الاخيرة ومنافستها لأكبر الاقتصادات العالمية.

أهمية الدراسة :تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تكتسيها السياسات الصناعية منذ بداية القرن الحادي والعشرين في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتنويع الصناعات المحلية للدول التي تبنت هذا النوع من السياسات.

المراجعة الأدبية:قدمت العديد من الدراسات والمناقشات حول السياسة الصناعية في السنوات الأخيرة، مع التركيز بشكل أساسي على استراتيجية وأهداف وتأثير السياسة الصناعية ومع ذلك، فإن معظم الدراسات الحالية تناقش السياسة الصناعية نوعيًا، بينما يحاول عدد قليل فقط تحليل الآثار من منظور كمي، بالإضافة إلى ذلك، تستخدم معظم الدراسات الكمية الحالية أدوات مالية وضريبية أو سياسة محددة لقياس السياسة الصناعية على وجه التحديد، من حيث البحث الكمي فيما يتعلق بآثار السياسة الصناعية، استخدم كروجر وتونجر سنة 1982 سياسة حماية التجارة لاختبار نظرية حماية الصناعة الناشئة، وقد أظهرت النتائج أن سياسة حماية التجارة لا تحسن بشكل كبير إنتاجية الصناعات الناشئة، مما يشير إلى أن نظرية حماية الصناعة الوليدة لم يتم التحقق منها، كما استخدم Beason and Weinstein سنة 1996 الحوافز الضريبية والإعانات والحماية الصناعية كمتغيرات بديلة للسياسة الصناعية التجريبية وقد أظهرت النتائج أيضًا أن السياسة الصناعية لا تحسن إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية، كما قام Criscuolo et al سنة 2012 باستخدام التغييرات في قواعد السياسة الصناعية لقياس السياسة الصناعية، توصلت دراستهم إلى أن السياسة الصناعية لها تأثير إيجابي على التوظيف، الاستثمار وصافي دخول المصانع، كما استخدم Song and Wang سنة 2013 ثلاث خطط خماسية لتمثيل السياسة الصناعية الرئيسية حيث توضح دراستهم أن السياسة الصناعية تعزز الإنتاجية الصناعية الإجمالية، بينما قام أجيون وآخرون سنة 2015 باستخدام الحوافز الضريبية والإعانات الحكومية وإعانات البحث والتطوير لقياس السياسة الصناعية، ، بالإضافة الى دراسة Li and Zheng وكذا دراسة.Yu et al سنة 2016 أيضا حيث توصلت دراساتهم إلى أن السياسة الصناعية تساهم في المزيد من براءات الاختراع، لكن معظم الشركات تسعى إلى الابتكار بالكمية بدلاً من الجودة لأغراض البحث عن الدعم، وبعدها دراسة هان وآخرون سنة 2017 حيث قاموا بقياس السياسة الصناعية بشكل مبتكر باستخدام عدد السياسات واللوائح الصناعية المدرجة في قاعدة بيانات القانون واللوائح الصينية، ووجدت دراستهم أن السياسة الصناعية تعزز تحول الهيكل الصناعي، ومع ذلك، فإن الأبحاث التي تقيس السياسة الصناعية على المستوى الجزئي وتعتبر التحول الهيكلي الصناعي بمثابة آلية محتملة للسياسة الصناعية للتأثير على النمو الاقتصادي لا تزال نادرة للغاية.

يتضمن البحث الحالي العديد من المناقشات النظرية والدراسة التحليلية حول فعالية السياسة الصناعية في الدول الناشئة مع تسليط الضوء على تجربة الصين الشعبية بالاستناد الى متغيرات السياسة الصناعية والمتمثلة في الميزان التجاري (الصادرات والواردات) والناتج المحلي الإجمالي لدولة الصين.

2. الإطار النظري للسياسات الصناعية والدول الناشئة:

ليس للسياسة الصناعية أساس نظري خاص بها ومع ذلك فإنه يوجد مبررات في عدة اتجاهات اقتصادية تدافع عن تنفيذها وتصر على فعاليتها منها بعض الحجج التي طرحتها مناهج اقتصادية مختلفة تدور هذه الحجج حول فشل السوق.

1.2 تعريف السياسات الصناعية:

إن السياسة الصناعية ترسمها الشرعية وتثبت فعاليتها بمجرد أن تهدف إلى تحسين أداء قطاع ركيزة من الاقتصاد القطاع الذي يتحقق من وجود علاقة ارتباط قوية بين تطوره والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد (Mallek , Wafa, 2013)، كما يرى كل من الفرنسيان Jacques &Raymond Barre Fontanel أن: "السياسة الصناعية هي سياسات دفاعية تسعى إلى عكس اتجاهات السوق التي غالبا ما فشلت أيا كانت الوسائل المستخدمة الإعانات أو الحماية التجارية، وحسب رأيهما تتجلى السياسة الصناعية في دعم السياسات الاقتصادية كالدفاع عن القواعد الأساسية لاقتصاد السوق، حيث يجوز للدولة تشجيع الانخراط في صناعات واعدة من خلال دعم التنمية الاقتصادية والخوصصة (الخصخصة)، مع تأكيدهما على التمييز بين السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية لأجل توجيه أدوات السياسة المقصودة، وهذا على أمل جعل تطبيقها يحقق أهداف كل منهما (السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية). (بن عزرين ، 2012)

كما يعرف (REICH. R) المدافع الكبير عن السياسة الصناعية في الولايات المتحدة الامريكية بأن: "السياسات الصناعية منظومة من الإجراءات الحكومية مصممة لدعم الصناعات التي تمتلك إمكانيات تصديرية وخلق فرص العمل ودعم البنية التحتية للإنتاج" (بن عبد الرزاق و خنشور، 2018). بينما يعتبرJAMES A. ROBINSON أن السياسة الصناعية تعني محاولة الحكومة الترويج للصناعة عمدا، ومع ذلك هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها القيام بذلك والتي يمكن اعتبارها سياسة صناعية والتي تشمل التعريفات والسياسة التجارية(الحماية)، الاعفاء الضريبي، الإعانات بمختلف أشكالها، مناطق تجهيز الصادرات، ملكية الدولة للصناعة. (JAMES A. ROBINSON, 2010).

2.2 تحديات السياسات الصناعية الناجحة:

إن توليد صناعة قاصرة غير قادرة على قيادة الحركة التنموية، وتشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبرز أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيب والتجميع والتعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي، كما أنها غير قادرة على جلب واستيعاب وتطوير التقانة الحديثة والاستفادة منها استفادة إيجابية، كانت المحاولات السابقة من قبل البلدان الأفريقية للتصنيع غير ناجحة في الغالب، ولا يزال الإنتاج الاقتصادي زراعيًا وكفافًا إلى حد كبير ويصور قيمة مضافة محدودة، بعض الأسباب الرئيسية لهذا الفشل تشمل تحدي الميزة النسبية، وفشل السياسة المحلية مثل الدعم المستدام لمدخلات الإنتاج والسياسات

النقدية والمالية غير الملائمة، وقضايا الاقتصاد السياسي، والعوائق الهيكلية مثل عجز البنية التحتية ورأس المال البشري، تشمل السياسة الصناعية الناجحة عدة ميزات، مثل المؤسسات التي تسهل التنسيق بين الأجهزة السياسية العليا والقطاع الخاص وخطط الحوافز التي تستهدف أنشطة محددة ولديها آلية خروج بحيث يتم سحبها إذا لم تكن فعالة (Michael , Mbate, 2017, p. 2)، يبدو أن الأدوات المباشرة والتقليدية للسياسات الصناعية لم تمكّن البلدان الناشئة من اللحاق بالبلدان المتقدمة من حيث النمو الاقتصادي، باستثناء بعض دول جنوب شرق آسيا ودول البريكس، حيث يتمثل التحدي الذي يواجه البلدان النامية في إقامة صناعة تنافسية تتطلب إجراءات مناسبة من جانب الدولة، وتعزيز نقل أفضل للتكنولوجيا بناءً على إنشاء نظام ابتكار وطني عالي الأداء، مما يسمح بالتحول من نظام المراقبة والتقليد إلى نظام الابتكار. (Malek, Jihène, 2014, p. 2)

تعتبر السياسات الصناعية من أهم الوسائل التي تتدخل بها الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتي تستهدف من خلالها التأثير على مختلف القطاعات، (Rodrik, Dani, 2010)، فالسياسة الصناعية مبررة من قبل العديد من الأسس النظرية ولكن على نحو أدق يتعلق الأمر باقتراح مبررات لكل من دور الدولة في تسهيل إنشاء سياسة صناعية تنافسية، وأيضًا على وزن نظام الابتكار كقاعدة لسياسة صناعية تنافسية (Malek Jihène, 2014)، إحدى الأسباب الرئيسية التي تجعل السياسة الصناعية أكثر أهمية من أي وقت مضى هو الإجماع الواسع بضرورة ظهور أشكال جديدة من التفكير الاقتصادي ونماذج لهذه السياسة، بسبب الاعتراف المتزايد بأن الأسواق لوحدها لا تؤدي دائما الأداء الأمثل للمجتمع خصوصا بعد الآثار الطويلة الأجل للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 (حواس أمين، 2018) وكذا جائحة كوفيد 19 التي شهدها العالم بداية سنة 2020 والتي أثرت سلبيا على أغلب الاقتصادات العالمية نتيجة عمليات الاغلاق، والمتتبع للأحداث الاقتصادية يدرك أن عودة الاهتمام بالسياسة الصناعية لا يعني أن الجدل الدائر حولها قد انتهى، لكن على ما يبدو أنه بعد عقود من التجارب الناجحة والفاشلة للسياسات الصناعية، وفي ظل مشهد اقتصادي جديد أكثر تحديا أدى إلى تحول النقاش إلى مستوى براغماتي يناقش فيه الاقتصاديون ما الذي يجب فعله وكيف يتم ذلك ومدى الحاجة إلى السياسة الصناعية (Chang, H-J، 2011).

3.2 نظرة شاملة حول البلدان الناشئة:

يرجع تاريخ ظهور مصطلح الاقتصادات الناشئة سنة 1980مع بداية وتطور الأسواق المالية في الدول النامية، فقد استخدم هذا المصطلح من قبل الاقتصادي الهولندي Agtmael antoin van سنة 1981 من خلال مؤسسة التمويل الدولية، الذي أراد بهذا المصطلح أن يميز ضمن فئة البلدان النامية بين أولئك الذين يمثلون مخاطر كبيرة على المستثمرين الدوليين والذين هم على العكس من ذلك باستخدام تسمية البلدان الناشئة في الثمانينيات من القرن الماضي (Dalila NICET-CHENAF, 2014, p. 6)، وقد عرف أيضا بمصطلح "الدول الصناعية الجديدة" وذلك للإشارة الى الدول الناشئة التي تتمتع بقدرتها السريعة على

الاندماج في الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو سريعة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال عملها على تحرير أسواقها ومؤسساتها من كافة القيود التي تؤثر على أدائها الاقتصادي (بلهاشمي، 2020، صفحة 94)

تصنف المنظمات المالية الدولية البلدان الى مجموعات مختلفة للتعرف على أعمالها وأنشطتها، ووضعت بذلك عدة تصنيفات يتم على أساسها تقسيم الدول حسب الأولوية بحيث يسمح هذا التصنيف لعملائها بفهم أوسع لخارطة الاستثمارات والارباح الناتجة عنها، ومن بين تلك التصنيفات مؤخرا ما اصطلح عليه بما يسمى "الدول الناشئة" تحت مسمى الأسواق الناشئة لتشجيع شركات الاستثمار الامريكية على الاستثمار في الأسواق المالية الاسيوية سريعة النمو وبعدها تم تطوير هذا المفهوم ليشمل المجال الاقتصادي ككل وليس المالي فقط (مناد، 2021، صفحة 145)، لقد بدأ الدور الخاص للبلدان الناشئة الثلاثة المتمثلة في الصين، البرازيل والهند منذ الأزمة المالية لعام 2008، حيث يرى جولدمان ساكس في هذه الدول الثلاث القوى المهيمنة لعام 2050، الأمر الذي يقودها إلى المطالبة، تتميز مختلف الشركات في هذه البلدان بالسرعة ومعدل النمو المرتفع بدعم من حكوماتها، وكذا التطور التكنولوجي والتنويع الاقتصادي الذي يميز هذه الدول (Valérie PAONE, 2010, p. 145).

كما صنفت الدول الناشئة الى عدة تصنيفات واصطلح عليها عدة تسميات حسب الدول المتشابهة اقتصاديا والتي شكلت تكتلات اقتصادية من اجل كسب مكانة عالية ومنافسة الدول المتقدمة واقتصاديا، والجدول الموالي يوضح أهم التصنيفات التي أطلقت على الدول الناشئة (neonila & manuela, 2014).

جدول رقم 01: تصنيفات الدول الناشئة

التصنيف	الدول الناشئة
Rapidly developing economies	الامارات العربية المتحدة، ماليزيا، شيلي
BRIC	البرازيل، روسيا، الهند، الصين
BRICET	البرازيل، روسيا، الهند، الصين، أوروبا الشرقية، تركيا
BRICS	البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا
BRICM	البرازيل، روسيا، الهند، الصين، المكسيك
Eleven	مصر، اندونيسيا، بنغلاديش، إيران، المكسيك، باكستان، نيجيريا، الفليبين، تركيا، **كوريا الجنوبية**، فيتنام
CIVETS	كولومبيا، اندونيسيا، فيتنام، مصر، جنوب افريقيا

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى(neonila & manuela, 2014)

3. أجندة السياسة الصناعية في الصين في القرن الحادي والعشرين:

1.3 ظهور السياسة الصناعية الصينية:

بدأت الجهود الأولية التي بذلتها الحكومة الصينية في صياغة السياسة الصناعية الوطنية في أواخر الثمانينيات، ومع ذلك ظلت كمية البرامج الوطنية وتغطيتها القطاعية محدودة بشكل لافت للنظر بين عامي 1989 و2004، حتى مناصري السياسة الصناعية في الحكومة الصينية قيموا هذه البرامج المبتكرة على أنها إخفاقات مكلفة، وإن كانت مفيدة في كثير من الأحيان، حيث أشارت الأبحاث النادرة حول صنع السياسة الصناعية الأخيرة إلى أن انتشار البرامج الوطنية منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد نتج عن مجموعة من العوامل قصيرة المدى، مثل تأسيس قادة حكوميين كبار جدد لديهم تفضيلات جديدة في 2002-2003 وحزم التحفيز الضخمة في سياق الانكماش الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2008-2009، وبالتالي فإن اندفاع السياسة الصناعية في الصين بعد عام 2009 يُفسر إما على أنه استجابة "كينزية" مخصصة للأزمة، أو يُنظر إليه على أنه نتيجة لعملية إعادة توجيه معيارية أكثر عمقًا نتجت عن أزمة مصداقية الرأسمالية المالية الأنجلو أمريكية وعززت مواقف "الدولة" بين دوائر السياسة الصينية، بالإضافة لذلك فقد عملت السياسة الصناعية كنموذج دفاعي للحفاظ على المجالات الأساسية للتدخل الحكومي، على الرغم من انتشار السياسات الصناعية في الممارسة العملية والنقاش المثير للجدل في الأدبيات بشأن فعاليتها، حيث هيمنت الشركات الصينية بسرعة على العديد من الصناعات العالمية، مثل الصلب والسيارات والألواح الشمسية في السنوات الأخيرة، تستهدف الحكومة القطاعات الفائقة التكنولوجيا لتحويل شركاتها إلى قادة عالميين في غضون سنة 2025. (Sebastian Heilmann & Lea Shih, 2013)

يمكن أن يكون للسياسة الصناعية وإجراءات الدولة الاقتصادية بشكل عام آثار إيجابية أو محايدة أو سلبية على التنمية الاقتصادية، اعتمادًا على طبيعة عملية التحول الهيكلي الشاملة في الحالة الصينية، أي تحليل لدور الدولة والسياسة الصناعية للدولة في عملية التنمية يجب أن تأخذ العقود الثلاثة الماضية في الاعتبار الحقائق الأربع الهامة التالية التغييرات الهيكلية، ملكية الدولة وسيطرتها على الأنشطة الاقتصادية، قدرة الدولة، تطور أنظمة الطلب(Dic Lo ; Mei Wu, 2011, p. 308) ، وقد تم دفع طموحات الحكومة الصينية في السياسة الصناعية إلى مركز الاهتمام منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما أثار الانتشار المفاجئ للبرامج الترويجية القطاعية شكاوى عامة من قبل الشركات الأجنبية بشأن تأثيرها التمييزي، إلا أنها لم تحظ باهتمام أصول وتطور السياسة الصناعية في الصين، بدأت النقاشات في الثمانينيات تحت تأثير التبادلات الصينية اليابانية ومع ذلك، فقد تأخر تحقيق اختراق في السياسة الاقتصادية الوطنية قبل عقدين من الزمن، بسبب عدم التوافق المؤسسي، وحروب البيروقراطية على النفوذ، رغم الجهود الأولية التي بذلتها حكومة الصين في صياغة الصناعة الوطنية تم إطلاق السياسة الصناعية بالفعل في أواخر الثمانينيات. (Sebastian Heilmann & Lea Shih, 2013)

منذ بدء المسار التنموي للصين في منتصف القرن الماضي وهي تمتلك سجلا واسعا في تطبيقات السياسات الصناعية، تلك السياسات التي اخذت في التطور في أدوات تطبيقها من التقليدية إلى الحداثة وذلك مواكبة لتحرر الدولة الاقتصادي وانفتاحها على العامل منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث شهدت الصين في بداية مسارها توظيفا واسعا لتطبيقات السياسات الصناعية التقليدية الأكثر توجها للوظيفية، حيث شهدت ارتفاع مستويات الحماية والدعم الحكومي لبناء قدرات الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والإنتاجية والتنموية، بالإضافة الى التركيز على الصناعات الرأسمالية الثقيلة والاهتمام بالمشروعات الصغيرة، ومنذ الانفتاح الاقتصادي فقد تم التوسع في توظيف أحد أهم أدوات السياسات الصناعية الحديثة المتمثلة في" التوسع في تأسيس المناطق التنموية والمناطق الصناعية الخاصة" (أبو شماله، 2017، صفحة 20)

الفكرة الأساسية هي أنه لا ينبغي للدولة الصينية أن تفقد السيطرة الاقتصادية على الشركات من أجل ضمان استيعاب التقنيات التي يقدمها الشريك الأجنبي للإنتاج الصيني مثل صناعة السيارات كانت سياسة غير ناجحة نسبيًا، وتأتي الأسباب المتعددة لهذا الفشل من تصور خاطئ لمفهوم نقل التكنولوجيا، فمن الثابت في السياسة الصناعية الاستفادة من التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي وهكذا نجد الإرادة للترويج بكل الوسائل للاستثمارات الأجنبية وتفضيلها في جميع القطاعات الصناعية. (Arvanitis Rigas; Wei Z., 2012, p. 11)

2.3 الضغط على الصين في سياستها الصناعية:

رفعت الولايات المتحدة 23 قضية لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة 2004-2019، مدفوعة في بعض الحالات بضغط من الشركات الأمريكية التي انتقدت عدم قدرتها على الاستثمار بحرية في الصين أو التي واجهت عوائق أمام دخول السوق الصينية، في حين أن منظمة التجارة العالمية قد حكمت في كثير من الأحيان لصالح الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، إلا أن العديد من القضايا المتعلقة بالإعانات والرسوم التعويضية وحقوق الملكية الفكرية لا تزال دون حلول خارج المنظمة، ففي عام 2018 فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على الألواح الشمسية والغسالات والصلب والألمنيوم، كما هددت بفرض قيود على السيارات وقطع غيارها مستهدفة الأصدقاء والأعداء على حد سواء، ولكن من منظور اقتصادي جديد لفن الحكم، فإن الجهود الأمريكية لمعالجة السياسة التي تبنتها الصين "صنع في الصين 2025" من خلال استخدام التعريفات الجمركية وتشريعات FIRRMA الجديدة يعد أهم تطور لاستهداف السياسة الصناعية المحلية للصين بشكل مباشر، وفي أوت 2017، طلبت إدارة ترامب من مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR) النظر فيما إذا كانت الصين قد نفذت قوانين أو سياسات أثرت سلبًا على الولايات المتحدة فيما يتعلق بالملكية الفكرية، من خلال عمليات نقل التكنولوجيا القسرية في 22 مارس 2018 وجدت بالإيجاب، واقترح الرئيس التعريفات ودعا إلى قضية منظمة التجارة العالمية، وأوصى بفرض

قيود على الاستثمار، وفي جويلية 2018 دخلت المرحلة الأولى من قيود الاستيراد بتعريفة جمركية بنسبة 25٪ حيز التنفيذ على حوالي 34 مليار دولار أمريكي من البضائع، وقد تم فرض رسوم جمركية إضافية بقيمة 16 مليار دولار أمريكي من الواردات الصينية بنسبة 25٪، وفي المرحلة الثالثة فرضت الولايات المتحدة تعريفة بنسبة 10٪ على الواردات بقيمة 200 مليار دولار أمريكي اعتبارًا من 24 سبتمبر 2018، ومن جانبها ردت الصين للولايات المتحدة الأمريكية 50 مليار دولار مع تعريفات جمركية بنسبة 25٪ على 50 مليار دولار أمريكي، حيث اتفقت الصين والولايات المتحدة على ما يسمى بصفقة التجارة الأولى في ديسمبر 2019 والتي تتطلب إصلاحًا هيكليًا للنظام الاقتصادي والتجاري للصين فيما يتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والزراعة والخدمات المالية وعملات الصرف الأجنبي بموجب الاتفاقية، وافقت الولايات المتحدة على إجراء تعديلات كبيرة مست 301 تعريفة جمركية. (K. AGGARWAL & W. REDDIE, 2020)

3.3 أهم الانتقادات الموجهة للسياسات الاقتصادية الصينية :

شاركت الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الصناعية مثل دول الاتحاد الأوروبي واليابان في الانتقادات والاتهامات الموجهة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الصين خلال العقود الماضية نورد أهم الانتقادات كما يلي:

- اتهام الصين بانها تتبع سياسات صناعية تدخلية مثيرة للمشاكل، وفي هذا الصدد تطالب الولايات المتحدة الامريكية الصين باحترام اليات السوق وتقليل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بشكل يخالف حرية التجارة وحرية المنافسة؛

- اتهام الصين بانها لا تحترم حقوق الملكية الفكرية وان كثيرا من صناعاتها تقوم على التقليد الكامل لمنتجات هذه الدول وان الحكومة الصينية لا تتخذ من الإجراءات القانونية ما يمنع هذا الممارسات غير المشروعة؛

- اتهام الصين بانها تنتج وتصدر منتجات غي آمنة تضر بالصحة العامة وتهدد حياة الافراد، حيث ذكرت المفوضية الأوروبية لشؤون حماية المستهلك أن اغلب السلع الاستهلاكية غير الامنة صناعة صينية؛

- اتهام عدد من دول العالم للصين بأنها تغرق أسواقها بالمنتجات الرخيصة وأن هذا يؤدي الى تشويه التجارة العالمية ويحد من المنافسة ويكبد الشركات في الدول المختلفة خسائر كبيرة (القصير، 2014، الصفحات 75-76).

يمكن لمناصري السياسة الصناعية أن يزعموا أن الإخفاقات الماضية ليست في الواقع سياسة صناعية، في حين أن السياسات الأخرى المرتبطة بشكل عرضي بالإجراءات الحكومية هي نجاحات واضحة

في السياسة الصناعية، كما يشير الاقتصادي Herbert Stein في كتابه "سياسة السياسة الصناعية" سنة 1986 المتمثل في "تبني تعريف فضفاض وشامل للسياسة الصناعية بحيث يصبح مرادفًا للسياسة الاقتصادية الشاملة، وبالتالي يستبعد التقييم الشرعي لتكاليف السياسة الصناعية وفوائدها بشكل عام كما كتب زميله الاقتصادي مانكور أولسون في نفس الكتاب غالبًا ما تكون مقترحات السياسة الصناعية "غامضة للغاية لدرجة أنها تدعو إلى رد الفعل بأن السياسة الصناعية ليست فكرة جيدة او فكرة سيئة ، ولكن لا فكرة على الإطلاق، إن التاريخ الطويل للسياسة الصناعية في النقاش الأكاديمي والتنفيذ في الولايات المتحدة يؤسس العديد من العناصر المطلوبة التي ، عند دمجها يمكنها تحديد ما إذا كانت المبادرات الحكومية السابقة أو المقترحة تعتبر سياسة صناعية مناسبة، وبالتالي فإن السياسة الصناعية هي في جوهرها قومية ، مع دعم حكومي للصناعة المحلية إما بشكل غير مباشر (على سبيل المثال ، التعريفات الجمركية ، والحصص ، وتفويضات "شراء الأمريكية") أو مباشرة (على سبيل المثال ، الإعانات للشركات الأمريكية ، والوظائف ، أو الاستثمارات). (Meyers, 2021)

4. هيكل الاقتصاد الصيني:

حقق الاقتصاد الصيني خلال العقود الأخيرة نتائج مبهرة خاصة في معدلات النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبدأ هذا الاقتصاد يخطو نحو صدارة الاقتصاد العالمي، وهذا ما تترجمه العديد من المؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي وأداء المنشآت حيث تحقق الصين معدل نمو مرتفع ومتواصل منذ الثمانينات لم يقل متوسطه عن 9.8% سنويا (القصير، 2014، صفحة 70)، ومع بداية القرن الحادي والعشرون شهد العالم صعود قوة اقتصادية وسياسية جديدة ممثلة في الصين التي تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسة في العالم ومن بين هذه المقومات أن عدد السكان في الصين هو الأكبر في العالم، كما أنها تتمتع بأسرع نمو اقتصادي يتجاوز 9% منذ عقود بالإضافة الى امتلاكها ثاني أكبر احتياطي نقدي بالدولار الأمريكي بالإضافة الى ارتفاع الفائض الميزان التجاري كما أصبحت الصين اكبر منتج للفحم والفولاذ والاسمنت في العالم وثاني أكبر مستهلك للطاقة وثالث اكبر مستورد للنفط كما نجحت خلال 25 سنة في ان تخرج اكثر من 300 مليون صيني من حالة الفقر، وضاعفت متوسط دخل الفرد بنحو أربعة اضعاف (القصير، 2014، صفحة 73).

والجدول الموالي يبين بعض مؤشرات الاقتصاد الصيني الممثلة أساسا في الميزان التجاري بقيم صادراته وارداته خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2021 ويظهر مدى الفرق الحاصل خلال الشهرين حيث ارتفعت قيمة الصادرات وانخفضت قيمة الواردات في شهر ديسمبر عما كانت عليه في شهر نوفمبر.

جدول رقم 03: الميزان التجاري الصيني خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2021

المؤشر	القيمة الحالية ديسمبر 2021	القيمة السابقة نوفمبر 2021	الوحدة
الصادرات	3404.99	3255.25	مليار دولار
الواردات	2460.35	2538.14	مليار دولار
الميزان التجاري	944.60	717.20	مليار دولار
شروط التجارة	91.41	92.39	نقطة

المصدر: الإدارة العامة للجمارك في الصين 2022

1.4 صادرات الصين:

شحنت الصين ما قيمته 2.591 تريليون دولار أمريكي من البضائع حول العالم سنة 2020، ويعكس هذا المبلغ بالدولار زيادة بنسبة 22.3٪ مقارنة بسنة 2016 و3.7 ٪ زيادة من 2019 إلى 2020، كانت أكبر منتجات الصادرات الصينية من حيث القيمة لعام 2020 هي الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر والدوائر الإلكترونية المتكاملة وثنائيات الطاقة الشمسية وأشباه الموصلات وقطع غيار السيارات، حيث تمثل هذه الصادرات الرئيسية 22.4٪ من إجمالي مبيعات الصادرات الصينية، وبالاستناد إلى متوسط سعر الصرف لعام 2020 فقد انخفض اليوان الصيني بنسبة -3.9٪ مقابل الدولار الأمريكي مقارنة بسنة 2016 في حين أنه ارتفع بنسبة 0.1٪ مقارنة بسنة 2019، وهذا ما يبين ضعف العملة المحلية في الصين مقارنة بعام 2016 التي جعلت الصادرات الصينية مدفوعة في الولايات المتحدة الأقوى والأقل تكلفة نسبيًا باعتبار أن الصين تصنف ضمن الدول الرائدة في العالم لتصدير الهواتف المحمولة ومكونات الدوائر الإلكترونية وقطع غيار السيارات أو ملحقاتها.

نمت الصادرات من الصين بنسبة 20.9 في المائة على أساس سنوي إلى 340.5 مليار دولار في ديسمبر 2021، أعلى من توقعات السوق بنمو بنسبة 20 في المائة، ، كما تظهر أحدث البيانات المتوفرة الخاصة بكل بلد أن 60.7٪ من المنتجات المصدرة من الصين تم شراؤها من قبل المستوردين في الولايات المتحدة (17.5٪ من الإجمالي العالمي) وهونغ كونغ (10.5٪) واليابان (5.5٪) وفيتنام (4.4٪) وكوريا الجنوبية (4.3٪) وألمانيا (3.4٪) وهولندا (3٪) والمملكة المتحدة (2.8٪) والهند (2.6٪) وتايوان (2.3٪) وسنغافورة وماليزيا (2.2٪) لكل منهما، من منظور قاري، تم تسليم 47.6٪ من صادرات الصين من حيث القيمة إلى الدول الآسيوية الزميلة بينما تم بيع 20.8٪ إلى مستوردين في أمريكا الشمالية، شحنت الصين بضائع أخرى بقيمة 20.7٪ إلى أوروبا، وذهبت النسب الصغيرة إلى إفريقيا (4.4٪) وأمريكا اللاتينية باستثناء المكسيك ولكن بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي (4.1٪) وأوقيانوسيا بقيادة أستراليا (2.5)٪. بالنظر إلى عدد سكان الصين البالغ 1.4 مليار نسمة، فإن إجمالي منتجاتها المصدرة 2.591 تريليون دولار في عام 2020 يُترجم إلى حوالي 1850 دولارًا لكل مقيم في القوة الاقتصادية في شرق آسيا (Workman, 2021)، حيث شكلت أكبر عشر صادرات للصين

أكثر من ثلثي (69.2٪) القيمة الإجمالية لشحناتها العالمية، تصنف مجموعات منتجات التصدير التالية أعلى قيمة بالدولار في الشحنات العالمية الصينية خلال عام 2020، كما هو موضح أيضًا في الجدول التالي النسبة المئوية التي تمثلها كل فئة تصدير من حيث إجمالي الصادرات من الصين.

جدول رقم 04: أهم عشر صادرات الصين في سنة 2020

المنتجات	القيمة "مليار دولار"	النسبة من إجمالي الصادرات
الآلات بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر	440.3	17
مصنوعات من حديد أو صلب	71.1	2.7
الألعاب	71.5	2.8
المنسوجات المتنوعة والملابس البالية	75.6	2.9
المركبات	76.3	2.9
الأجهزة البصرية والتقنية والطبية	80.2	3.1
البلاستيك والمواد البلاستيكية	96.4	3.7
الأثاث والفراش والإنارة واللافتات والمباني الجاهزة	109.4	4.2
الآلات والمعدات الكهربائية	710.1	27.4
الملابس والإكسسوارات	62.3	2.4

المصدر: الإدارة العامة للجمارك في الصين 2021

في عام 2021، ارتفعت قيمة صادرات الصين بنسبة 29.9 في المائة لتصل إلى 3.3 تريليون دولار أمريكي، متسارعة بشكل حاد من زيادة بنسبة 3.6 في المائة في عام 2020 مع ارتفاع الطلب العالمي

شكل رقم 01: قيمة الصادرات في الصين خلال سنة 2021

المصدر: الإدارة العامة للجمارك في الصين 2022

2.4 واردات الصين:

انخفضت الواردات في الصين إلى 2460.35 مليار دولار في ديسمبر بعدما كانت حوالي 2538.14 مليار دولار في نوفمبر 2021 والشكل الموالي يوضح قيم الواردات الصينية خلال كل أشهر سنة 2021.

شكل رقم 02: قيمة الواردات في الصين خلال سنة 2021

المصدر: الإدارة العامة للجمارك في الصين 2022

3.4 الميزان التجاري:

اتسع الفائض التجاري للصين بشكل حاد إلى مستوى قياسي جديد بلغ 94.46 مليار دولار في ديسمبر 2021 من 75.8 مليار دولار في نفس الشهر من العام السابق، متجاوزًا بسهولة توقعات السوق البالغة 74.5 مليار دولار. وسعت الصادرات نموها المكون من رقمين للشهر الخامس عشر على التوالي، حيث زادت بنسبة 20.9 في المائة عن العام السابق لتصل إلى 340.50 مليار دولار أمريكي، في حين ارتفعت الواردات بنسبة أقل بنسبة 19.5 في المائة لتصل إلى 246.04 مليار دولار أمريكي. بالنسبة لعام 2021 بأكمله، اتسع الفائض التجاري إلى 676.4 مليار دولار، وهو أعلى مستوى على الإطلاق، من 524 مليار دولار في عام 2020، حيث ارتفعت الصادرات 29.9 في المائة والواردات 30.1 في المائة. بلغ الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة 39.23 مليار دولار أمريكي في ديسمبر و396.58 مليار دولار أمريكي لكامل عام 2021، بزيادة 25٪ عن عام 2020.

شكل رقم 03: الميزان التجاري للصين خلال سنة 2021

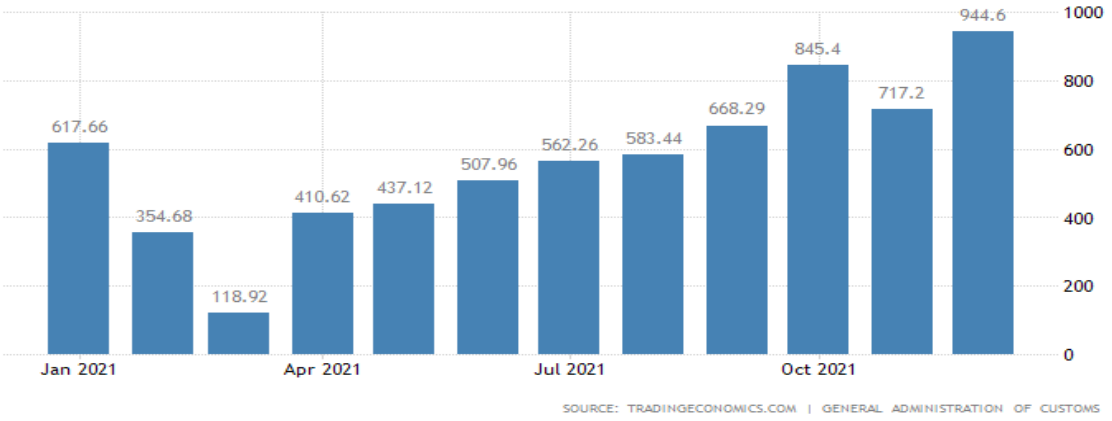

المصدر: الإدارة العامة للجمارك في الصين 2022

4.4 الناتج المحلي الإجمالي للصين:

كان الناتج المحلي الصيني يسهم بنحو 1% فقط من الاقتصاد العالمي وقد ارتفع سنة 2007 نصيبه ليتجاوز نحو 5%ولكنه قفز ليصل الى 8% سنة 2007 وهناك توقعات بأن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين سنة 2030 الضعفين ونصف الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الصين سنة 2020 حوالي 14722.73 مليار دولار أمريكي، وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي. تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصين 13.04 في المائة من الاقتصاد العالمي.

شكل رقم 04: الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال الفترة 2012-2020

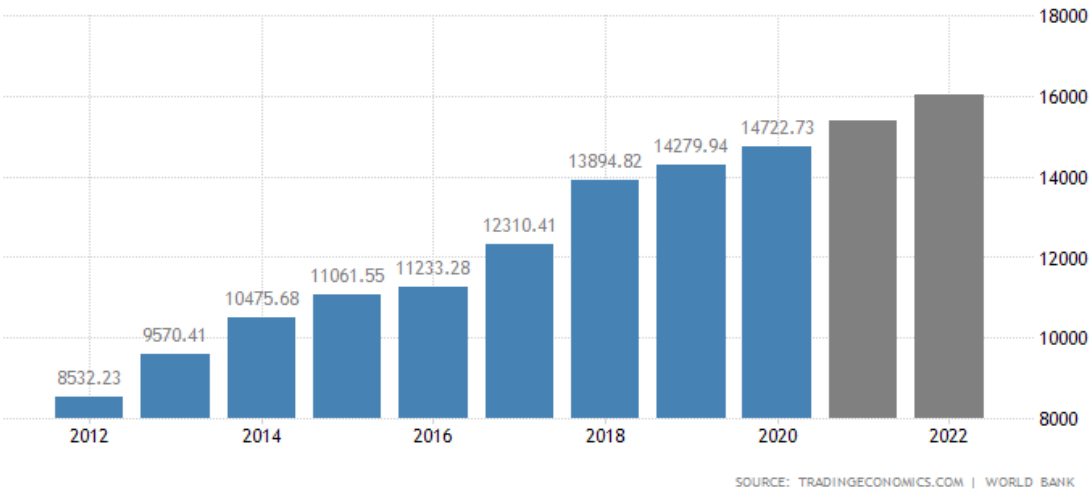

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية البنك الدولي

5.4 الصناعة:

هناك عدد من المبررات التقليدية للسياسة الصناعية حيث نجد أدلة محدودة على أن الصناعة الصينية تولد تداعيات كبيرة على بقية الاقتصاد المحلي على سبيل المثال إنتاج الصلب، وسوق العمل، كما أننا لا نجد دليلًا على التعلم بالممارسة على مستوى الصناعة أو دعمًا لاعتبارات تجارية استراتيجية، من حيث الفوائد التي تعود على التجارة الصينية، ربما تكون السياسة الصناعية المطبقة قد خفضت أسعار الشحن وعززت واردات وصادرات الصين، كما تجدر الإشارة إلى أن الحجج غير الاقتصادية مثل الأمن القومي والاعتبارات العسكرية والرغبة في أن تكون رقم واحد عالميًا ، يمكن أن تكون مهمة في تصميم هذه السياسة بغض النظر عن الدافع ومعلومات عن الفعالية النسبية لتنفيذ السياسات المختلفة التي يمكن استخدامها كدليل للسياسات المستقبلية. (Panle Jia Barwick, Myrto Kalouptsidi, & Nahim Bin Zahur , 2019)

وفيما يلي الجدول الذي يوضح القيمة المضافة للاقتصاد الصيني نتيجة الصناعات المحلية التي يقوم بها فنجد القيمة المضافة المحققة بالنسبة المئوية من اجمالي الناتج المحلي للدولة وكذا نسبة النمو السنوية

في القيمة المضافة للصناعة، بالإضافة الى إحصاء عدد العاملين في قطاع الصناعة كنسبة من اجمالي عدد المشتغلين في الصين وتأتي هذا البيانات في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 الى سنة 2020.

جدول رقم 5: الصناعة الصينية خلال الفترة 2000-2020

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية البنك الدولي

السنوات	صناعة، القيمة المضافة (% من إجمالي الناتج المحلي)	صناعة، القيمة المضافة (% النمو السنوية)	العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين)
2000	45,53610318	9,473841434	22,5
2001	44,79341234	8,491270534	22,29999924
2002	44,45056753	9,894748775	21,39999962
2003	45,62278485	12,66723649	21,60000038
2004	45,90021167	11,14592233	22,5
2005	47,02257848	12,12839131	23,79999924
2006	47,55739757	13,45069554	25,20000076
2007	46,88416923	15,05071426	26,79999924
2008	46,97117236	9,838989907	27,20000076
2009	45,95714729	10,29280498	27,79999924
2010	46,49783114	12,6835957	28,70000076
2011	46,52928947	10,6886752	29,5
2012	45,42298074	8,363640405	30,29999924
2013	44,17670454	7,987214292	30,10000038
2014	43,08556811	7,155565422	29,89999962
2015	40,84133997	5,926763763	29,18000031
2016	39,5806215	6,03148306	28,79999924
2017	39,85169845	5,868289508	28,11000061
2018	39,68701182	5,792406827	28,31999969
2019	38,58740342	4,874543817	27,42000008
2020	37,82091725	2,582704585	..

والشكل البياني الموالي يوضح البيانات السابقة الذكر في الجدول أعلاه ضمن مخطط بياني يضم المؤشرات الثلاث: حيث نلاحظ أن القيمة المضافة من الصناعة تساهم بنسبة كبيرة من GDP تقدر بحوالي 45% سنة 2000 لترتفع حوالي 47% سنتي 2005 و2006 اين بلغت هذه النسبة ذروتها، لتنخفض نسبيا بحوالي 2% خلال السنوات اللاحقة ، وعموما يمكن القول أن القيمة للصناعة ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي للصين، حيث شهدت انخفاضا سنتي 2019 و2020 وهو ما يفسر بتأثر الاقتصاد الصيني بجائحة كورونا وتداعياتها، أما عن عدد العاملين في قطاع الصناعة في الصين فإنه يشهد تزايدا مستمرا خلال السنوات المبينة في الجدول في متوسط له يقدر بـ 22% كما نلاحظ أن هذه النسبة

تجاوزت 30% خلال سنة 2013 و28% سنة 2018 وهو ما يفسر بأن الصين تعتمد على قطاع الصناعة بنسبة كبيرة للتقليل من معدل البطالة لديها مع تشجيع الصناعات المحلية واغراق الأسواق بمنتوجاتها.

شكل رقم 05: الصناعة في الصين خلال الفترة 2000-2020

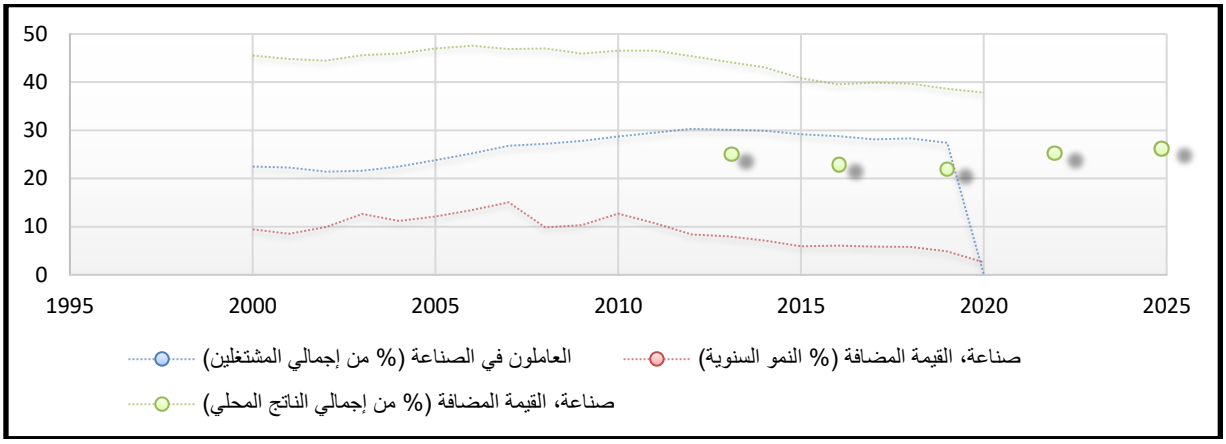

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات البنك الدولي

5.الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع فعالية السياسات الصناعية في الدول الناشئة: دراسة تحليلية لدولة الصين نجد أن السياسات الصناعية التي تتبناها الصين الشعبية قد ساهمت في نمو اقتصادها وذلك من خلال انتعاش صادراتها من الصناعات المختلفة خاصة الصناعات الثقيلة والصناعات التحويلية، الامر الذي جعل الصين تحقق معدلات نمو لا يستهان بها جعلها تصنف ضمن أقوى الاقتصادات في العالم تقتدي بها الدول النامية التي تسعى جاهدة لتنويع اقتصاداتها واقلاعها الاقتصادي، وقد لعبت الدولة بشكل عام دورًا إيجابيًا بشكل ملحوظ في التنمية الاقتصادية الصينية من حيث تعزيز التغيير الهيكلي الذي ساهم في زيادة الإنتاجية والعمالة رغم عديد الإخفاقات التي شهدتها الصين طوال حقبة الإصلاح، كما كان للدولة دورًا إيجابيًا هامًا في التنمية الاقتصادية الصينية في شكل تشكيل شروط التصنيع وكذلك التدخل المباشر عبر السياسة الصناعية التي نتجت عنها حالات نجاح وفشل، حيث مرت التنمية الاقتصادية الصينية بمرحلة انتقالية أساسية من التصنيع كثيف العمالة في النصف الأول من عصر الإصلاح إلى التصنيع الذي يعتمد على رأس المال، وقد أدى هذا التحول إلى ارتفاع قيمة الصادرات الى معدلات مرتفعة خاصة في النصف الثاني من سنة 2021، بالإضافة الى تنويع الصناعات المحلية وتطويرها كصناعة السفن والسيارات والمنسوجات والهواتف وغيرها الامر الذي جعل الصين منافسا صعبا عالميا .

لقد تم دفع طموحات الحكومة الصينية في السياسة الصناعية إلى مركز الاهتمام منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتحقق ارتفاعا مستمرا في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2012 الى غاية سنة 2020 ويتوقع ان يستمر في الارتفاع سنة 2022 حسب تقديرات البنك الدولي مما يجعلها أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي رغم تداعيات جائحة كورونا وما نتج عنه من تدهور اقتصاديات عديد الدول. السياسة الصناعية تعزز تحول الهيكل الصناعي.

6.قائمة المراجع:

K. AGGARWAL , V., & W. REDDIE, A. (2020). New Economic Statecraft: Industrial Policy in an Era of Strategic Competition. *Issues & Studies: A Social Science Quarterly on China, Taiwan,and East Asian Affairs*, 29.

Workman, D. (2021). *China's Top 10 Exports.* Flagpictures.org.

Arvanitis Rigas; Wei Z. (2012). Les politiques parallèles du développement industriel en chine. *China Innovation Inc. : des politiques industrielles aux entreprises innovantes*.

Chang, H-J2011 Industrial Policy: Can We Go Beyond an Unproductive Confrontation *Annual World Bank Conference on Development Economics 2010*

Dalila NICET-CHENAF. (2014). Les pays émergents : performance ou développement ? *Les pays émergents ne sont - ils que des performeurs ?* doi:10.13140/2.1.1140.0641

Dic Lo ; Mei Wu. (2011). The State and industrial policy in China. *Transforming economies*.

JAMES A. ROBINSON. (2010). Industrial Policy and Development:. *Lessons from East Asia and* (p. 73). Annual World Bank Conference.

Malek Jihène. (2014). Politique industrielle et système d'innovation dans les pays en voie de développement. *BSI Economics*.

Malek, Jihène. (2014). Politique industrielle et système d'innovation dans les pays en voie de développement. *BSI Economics*.

Mallek , Wafa. (2013). Politiques industrielles dans les pays développés et émergents: cas de la Tunisie. *International Journal of Innovation and Applied Studies*, 2.

Mehdi SHafaeddin. (2008). Is Industrial policy Relevant in the 21 century? , ,. *Third World Network*. Malaysia.

Meyers, J. (2021, September 28). Questioning Industrial Policy: Why Government Manufacturing Plans Are Ineffective and Unnecessary. *" White Paper*.

Michael , Mbate. (2017). Structural change and industrial policy: A case study of Ethiopia's leather sector. *Journal of African Trade*.

neonila, d., & manuela, r. (2014). the emerging economies classification in terms of their defining. *management strategies journal* , 311-314.

Panle Jia Barwick, Myrto Kalouptsidi, & Nahim Bin Zahur . (2019, 09 11). Industrial policy: Lessons from China. *Research-based policy analysis and commentary from leading economists*. Retrieved from https://voxeu.org/article/industrial-policy-lessons-china#

Rodrik, Dani. (2010). *The Return of Industrial Policy*. Retrieved from University HARVARD.EDU: https://www.project-syndicate.org/commentary/the-return-of-industrial-policy?barrier=accesspaylog

Sebastian Heilmann, & Lea Shih. (2013). The Rise of Industrial Policy in China, 1978-2012. *HARVARD-YENCHING*.

Valérie PAONE. (2010). *PAYS EMERGENTS ET PAYS INDUSTRIALISÉS: INSOUTENABLE RIVALITÉ OU AVENIR COMMUN FORCÉ?* Récupéré sur CENTRE THUCYDIDE: https://www.afri-ct.org/article/pays-emergents-et-pays/

امحمد مناد. (2021). اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة. *أطروحة دكتوراه*. جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر.

جهيزة بلهاشمي. (2020). دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة. *أطروحة دكتوراه*. جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر.

حواس أمين. (2018). ، عودة السياسة الصناعية: ماهو الجديد؟ *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*.

عزالدين بن عزرين . (2012). دور السياسات الصناعية في إيجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2012. *مذكرة ماجستير*. جامعة بسكرة .

لزهر بن عبد الرزاق، و جمال خنشور. (2018). دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية* .

ماهر بن ابراهيم القصير. (2014). *تكتل دول البريكس نشأته-اقتصادياته- أهدافه*. القاهرة: دار الفكر العربي .

نواف أبو شماله. (2017). *السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة*. جسر التنمية: المعهد العربي للتخطيط .